

استمرار الحصار سيسبب انهيارا في قطاع الصناعة

للاقتصاد الإسرائيلي، والعمل على تأسيس اقتصاد فلسطيني مستقل.

ووضعت جمعية حماية المستهلك، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، والمؤسسات الشعبية والاتحادات النقابية والمهنية، كل الإمكانيات أمامها لتشجيع المواطنين على التوجه للمنتج الوطني، الذي يجب أن يحوز على مستوى عال في الجودة وتشجيع إنتاج بديل للمنتج الإسرائيلي، عبر تشجيع الصناعات، وتوفير كل عوامل الدعم والمنافسة لها.

المشاركة في رسم التشريعات

إلى ذلك قال مدير الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية في غزة عمرو حمد أن الاتحاد رسم استراتيجية واضحة، وحدد أهدافا واضحة لدعم قطاع الصناعة وتطوير صناعة فلسطينية ذات قدرة تنافسية، من خلال توثيق وملازمة أوضاع الاتحادات التخصصية، وتأهيل وتنظيم القطاع الصناعي بما يتلاءم والأنظمة الدولية.

وشدد حمد على أهمية المشاركة في رسم السياسات العامة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالقطاع الصناعي، والتنسيق مع مؤسسات القطاع العام والخاص والمؤسسات الأهلية بما يخدم التنمية الاقتصادية في فلسطين، بالإضافة إلى بناء علاقات تعاون مشترك بين الاتحادات والمؤسسات العربية والدولية الريفية.

وأمام ذلك كله، مازال مدير عام شركة الكابلات والأدوات الكهربائية وأحد مالكي المصنع سميح الحداد، ينتظر بفارغ الصبر الجهات المانحة أو المؤسسات الداعمة لتقديم يد العون له وتعيضه عن الخسارة التي لحقت به وشركائه وبالباقي نحو 2,5 مليون دولار جراء تدمير مصنعهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في العاشر من شهر كانون ثاني/يناير عام 2001.

المضررون: لا تعويضات

ويؤكد الحداد كغيره من العشرات من الذين كانوا ومصانعهم هدفاً للعدوان الإسرائيلي أنهم لم يتلقوا حتى الآن أية تعويضات، موضحاً أن وزير الصناعة السابق كان تقدم بطلب إلى وزير المالية السابق محمد زهدي النشاشيبي من أجل منح كل صاحب مصنع مبلغ 15 ألف دولار كسلفة من قيمة التعويض التي قد يتلقونها في المستقبل في بنك التنمية الإسلامي على حد قوله، إلا أنه لم يتم صرف قيمة المبلغ حتى الآن.

وأشار إلى أن أحد شركائه وهو رجل الأعمال نصر ياسين الذي كان يقيم في السعودية قبل قيام السلطة، وقدم إلى غزة لتطوير صناعة الكابلات الفلسطينية على اعتبار أنه خبير في هذا المجال، سرعان ما عاد أدرجه إلى السعودية مرة أخرى بعد تدمير المصنع وفقدانه رأس ماله ومصدر رزقه.

وفي الوقت الذي تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير قطاع الصناعة، وإلحاق أكبر الأذى بالاقتصاد الفلسطيني ككل، تؤكد هي نفسها وعلى لسان رئيس وزرائها اريئيل شارون على دعم قانون الاستثمار في إسرائيل، والاستمرار في تقديم مساعدات للمصانع الإسرائيلية دون تغيير الظروف المحيطة بذلك.

وارتفاع معدل الفقر لدى الفلسطينيين، حيث بلغت نسبة البطالة 65٪، في حين بلغ معدل الفقر 70٪، وبالتالي وصلت خسائر الحركة العمالية الفلسطينية خلال العامين الماضيين من عمر الانتفاضة نحو 3,7 مليار دولار» حسب تقرير حديث للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

وكان مدير عام شركة فلسطين لتطوير المناطق الصناعية «بيدكو» الدكتور عبد المالك الجابر قد أكد أن سياسة الإغلاق الإسرائيلية تعيق وبشكل خطير قدرة القطاع الخاص الفلسطيني على الاستمرار، مجدداً اقتراحاً سابقاً كان تقدم به لوزير الخارجية الكندي «بيل جراهم» خلال زيارته للأراضي الفلسطينية بضرورة مساعدة أصحاب المصانع الفلسطينية على استيعاب أيدي عاملة فلسطينية من خلال إنشاء صندوق يمول 50٪ من أجرة العمل، فيما يمول صاحب المصنع بقية الأجرة.

وأوضح الجابر أن هذه الفكرة تم تطبيقها في منطقة غزة الصناعية بنجاح بمبادرة ودعم من وزير الصناعة السابق الدكتور سعدي الكرنز، مؤكداً على أن ذلك ساعد في استمرار المصانع في المنطقة الصناعية بعمليها، على الرغم من المعوقات والمشاكل التي تواجه هذه المصانع.

ولم تتوان أي من المؤسسات المهمة والمعنية خلال العامين الماضيين عن تقديم الدعم اللازم لقطاع الصناعة، خاصة وأن

بالاشتراك مع برنامج تنمية القطاعات الإنتاجية، وبرنامج التنمية الأميركية، لتقييم أثر الإجراءات الإسرائيلية على قطاع الصناعة الفلسطيني، يتوقع انهيار الصناعة الفلسطينية في الشهور القليلة المقبلة في حال بقيت القيود التجارية المفروضة والإغلاقات الإسرائيلية كما هي عليه منذ عامين.

وبين المسح الذي أجري على نحو 600 منشأة وهيئة صناعية في محافظات الضفة الغربية وغزة خلال شهري حزيران وتموز، الماضيين عن الأضرار البالغة التي طالت القطاع الخاص الصناعي، أن هناك زيادة كبيرة في نسبة البطالة بين العاملين، وذلك بعد أن فقد ما نسبته 46٪ من العمال وظائفهم خلال العامين الماضيين، فيما يتوقع أن يفقد نحو 32,7٪ من المستخدمين الحاليين وظائفهم في المستقبل القريب.

وأشارت نتائج المسح الميداني أن مانسبته 90٪ من الشركات التي شملها المسح، تكبدت خسائر تجارية كبيرة نتيجة انخفاض المبيعات لديها، وبالتالي نقص في معدل الإنتاج، وزيادة تكلفة النقل، مبيّنة أن ذلك ساهم وكنتيجة حتمية في إغراق ما نسبته 50٪ منهم في ديون، ودفعات كبيرة، والتزامات مالية ومصروفية متأخرة أثقلت كاهلهم.

وكان للخبير الاقتصادي في بعثة البنك الدولي للتنمية المقم في فلسطين «جون ويدر» دور في الإلقاء بدلوه في هذا الجانب، حيث قال أن قطاع الصناعة مثل كل القطاعات المنتجة



رجل يجلس على أطلال مصنع المدمر

كافة الدلائل تشير إلى أن حجم الخسائر التي لحقت بالقطاع الصناعي بلغت حسب آخر احصائية نحو 2,5 مليار دولار، حيث تم في غزة تشكيل اللجنة الوطنية لتشجيع المنتجات المحلية، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية، على غرار اللجنة الشعبية في محافظات الضفة، والتي كان هدفها الأول الرئيسي هو خلق حالة اقتصادية جديدة للتخلل من التبعية

في الأراضي الفلسطينية، يقع تحت تأثير الضغوط التي تسببها الظروف الحالية، حيث يزداد عدد الفلسطينيين الذين لا يمكنهم أي مصدر للدخل، في الوقت الذي تتراد فيه تكاليف الإنتاج والتوزيع، وتستمر خسارة القطاعات الفلسطينية لأسواقها المحلية والدولية بسبب الإغلاق الداخلي والخارجي. وما يؤكد هذه الدراسات والأبحاث هو زيادة نسبة البطالة

غزة: تقرير فايز أبو عون

ألح بشدة على أبنائه لنقله إلى مفترق الشهداء.. أوقف سيارته.. ترجل منها بثقل.. أسند ظهره إلى أحد جدران مبنى جامعة الأقصى المهجورة.. أطل برأسه بحذر شديد.. استرق النظر على أطلال مصنع المدمر.

استذكر الحاج محمد العشي رجل الأعمال سابقاً، والعاطل عن العمل حالياً تلك اللحظات التي كان يعج مصنع الذي هو عبارة عن مسبكة للحديد والحاس بالفنيين والعمال، وكيف كان هو يجلس على كرسيه خلف طاولة صغيرة يراقب عن كثب ما يدور حوله من عجلة الإنتاج.

مسبكة العشي 65 عاماً من سكان مدينة غزة، أصبحت بفعل الدمار والخراب الذي حل بها في الثامن من شهر تشرين أول عام 2000، أي بعد مرور اثني عشر يوماً فقط على اندلاع انتفاضة الأقصى الحالية، أثراً بعد عين.

لم يقو الحاج محمد، على حبس دموعه التي سرعان ما انسابت على وجنتيه من شدة الألم الذي اعتصره، وهو يراقب عن كثب ما حل بمصنعه من دمار وخراب الذي امتد من حيز المكان إلى عمر الزمان وأصبح عبارة عن كومة من الركام المزروجة بالآلات الضخمة المهشمة والمواد الأولية اللازمة للصناعة المتناثرة هنا وهناك.

وتقدر الخسائر المباشرة فقط التي لحقت بصاحب المصنع جراء إزالته بالكامل بفعل الجرافات الإسرائيلية التي عملت على تسوية الأرض مكانه، وحولته إلى مساحة خالية وكان شيئاً لم يكن هناك، بنحو 1,5 مليون دولار.

ولم تكن باقي المصانع والمنشآت الاقتصادية الأخرى بمنأى عن السياسة الإسرائيلية التدميرية وأعمال القرصنة، حيث أوضحت وزارة الصناعة مؤخراً في إحدى تقاريرها أن أعمال التدمير والقرصنة التي طالت المئات من المصانع قسمت إلى ثلاثة أنواع رئيسية، منها ما طاله التدمير الجزئي نتيجة القصف المدفعي، ومنها ما أزيل بالكامل، والنوع الثالث هو الأخطر وهي المصانع التي تم سرقة المعدات والآلات والأجهزة منها بشكل مبرمج وممنهج، ويتوافق بين المؤسسات الإسرائيلية والعسكرية والاقتصادية.

ويعتقد الكثير من المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال والسياسة والاقتصاد أن تدمير بعض المنشآت الصناعية الكبرى، وسرقة بعضها الآخر بشكل منتقى كان هدفه إلحاق الأذى بهذا النوع بالذات من الصناعة، والتي عملت منذ نشأتها على الحد من استيراد المنتجات الشبيهة لمنتجاتها من إسرائيل.

ويؤكد المحللون أن تدميرها جاء بهدف إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل قيام السلطة الوطنية، وهو استيراد هذه المنتجات من جديد من إسرائيل، والإبقاء على الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، لا سيما وأن السوق المحلي هو ثاني أكبر سوق استهلاكي للمنتجات الإسرائيلية بعد أوروبا، حسب تقارير إسرائيلية وفلسطينية عدة.

توقعات انهيار الصناعة الفلسطينية

وفي مسح ميداني حديث أجراه الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ومركز التجارة الفلسطينية «بال توريد»،

التخطيط الإعلامي والتنمية

الاقتصادية) وإعادة تنشيط العلاقات الاجتماعية السائدة في مجتمعنا، ويراهن أصحاب هذا الاتجاه على مدى (انعكاس ذلك على الوعي والإدراك).

أما الاتجاه الآخر فيرى (أن التنمية تبدأ ببناء الإنسان بالتأثير في العقل والوعي وفي الضمير ثم ينعكس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع) إلا أن الأخذ برأي دون الآخر في مجتمعنا سيجعله يسير باتجاهين متعاكسين، اتجاه يسير نحو الأمام واتجاه يسير نحو الخلف ليجد المجتمع نفسه قد حقق إنجازاً في مجال الوعي والإدراك ولم يحقق شيئاً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وتلغافي مثل هذه الثغرة يمكن للمخططين الأخذ بالاتجاهين والمزاوجة بينهما، أي العمل باتجاه التطوير الاقتصادي بشكل مترام مع بناء الإنسان لمواكبة الدول المتقدمة ولمسيرة إنجازاتها.

وهنا يكون لوسائل الإعلام دور مزدوج، بحيث يشمل النوعية والتعبئة من جانب ومتابعة التطوير الاقتصادي من جانب آخر.

*مدير عام الإعلام للمجلس الوطني

عن الأشخاص والمؤسسات والهياكل المعنية بوضع الخطة الإعلامية.

ففي الحالة الفلسطينية يمكن تشكيل هيئة تخطيط إعلامي مستقلة بقرار من الرئيس بحيث تضم عدداً من المفكرين والمنقذين والباحثين والمتخصصين في حقول الإعلام المختلفة بالإضافة إلى هيئة الإذاعة والتلفزيون والصحافة ومحطات الإذاعة والتلفزة الجهوية ووزارة الإعلام والثقافة ووزارة التخطيط ووزارة التربية والتعليم وغيرها من المؤسسات، بهدف خلق مشاركة واسعة في هذه الهيئة لوضع لوائحها وأسس عملها من أجل ضمان التنسيق والشمولية والتكامل والقدرة على الاستجابة للمتغيرات من خلال التمتع بالبرونة والتجديد

دور الإعلام ووظيفته

لا تزال الآراء والنظريات مختلفة بشأن دور الإعلام ووظيفته في مجال التنمية، تبعاً لاختلاف طبيعة الفكر البشري في تناول القضايا من زوايا مختلفة قد تكون متعكسة أو متضادة أو متوافقة أو متقاطعة ولكنها في المحصلة النهائية تسعى إلى تحقيق هدف هو التنمية.

فهناك اتجاه يرى (بأن بناء الإنسان يبدأ بتغيير الأوضاع

التنموية، وبالمواد الإعلامية، وبالتنسيق مع الجهات السياسية.

التخطيط الإعلامي

يعني بالضرورة محاولة لاستكشاف المستقبل والإطلاق عليه. فالتخطيط الإعلامي هو التنظيم والإعداد والترتيب الجيد والواعي من أجل الوصول إلى نتائج إيجابية، ومن أجل تحقيق الأهداف التي وضعتها الخطة، حتى لا تحدث مفاجآت تعيد الخطة إلى الوراء بخسائر فادحة.

إنطلاقاً من هذا التعريف يقوم المخططون الإعلاميون برسم خططهم وإعدادها وتنظيمها وتحديد أهدافها وتحديد الفترة الزمنية اللازمة لإنجازها، لتحقيق النتائج المرجوة. ولكي تصل الخطة إلى الأهداف المرسومة لها لا بد للمخططين من أن يأخذوا بعين الاعتبار أهمية حشد القوى البشرية الإعلامية وتحديث الأجهزة الإعلامية بالإضافة إلى تجديد المؤسسات الثقافية من أجل تعبئة جميع القوى المحلية والدولية المعنية بإنجاح خطط التنمية، لضمان نجاح الخطة الإعلامية.

من هم المخططون الاستراتيجيون في مجال الإعلام؟

عندما نتحدث عن خطة إعلامية لمواكبة التنمية لا بد أن نتساءل

بقلم : عماد موسى *

لا يمكن لوسائل الإعلام الجماهيري أن تؤدي وظيفتها التنموية بلاترجال أو بالقفز عن المراحل أو بخلطها أو حرقها، بل لا بد من القيام بالتخطيط الإعلامي المسبق من أجل أن يتسنى لوسائل الإعلام التنسيق مع الجهات السياسية التي تسعى لمباشرة البدء في تنفيذ خطط التنمية، في المجالات المختلفة. فكيف يعقل مثلاً أن تسير وسائل الإعلام باتجاهات متعددة؟ وكيف يكون حال المستقبل (المتلقي) الفلسطيني لهذا الاتجاه الإعلامي أو ذلك؟

إن تعدد الاتجاهات الإعلامية يزيد من الأمور تعقيداً، مما يستدعي إلى وضع خطة إعلامية إستراتيجية، وذلك بالإعداد والبرمجة والدراسة الواعية وبالبحوث المتخصصة في مجالات التخطيط الإعلامي للتنمية، بشكل يتوافق مع تنشيط الدور الخارجي لوسائل إعلامنا الوطنية حتى تسهم في إنشاء نسج من العلاقات الدولية مع المؤسسات الفلسطينية الرسمية والخاصة لجذب المستثمرين والسياح والتسويق وتبادل الخبرات في مجمل القضايا الأساسية والضرورية اللازمة للتنمية.

وهذا يتطلب إنشاء مكاتب إعلامية في سفاراتنا في المرحلة الأولى، لتزويدها بالمعلومات الحقيقية عن واقع المشاريع